

الزعامة السياسية وإشكاليات اتخاذ القرار السياسي في المنطقة العربية

" الحقبة الناصرية أمودجا".

## Political leadership and problematics of political decision-making in the Arab region...The Nasserist era as a model.

أ.سفيان عبدالسلام<sup>1</sup> Sofiane Abdesselam<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عضو فرقة البحث أنثربولوجية الممارسة الدينية مخبر LASADET

المؤلف المرسل: أ/ سفيان عبدالسلام الإيميل: abdeslam.sofiane@alger2-univ.dz

تاريخ القبول: 2022/11/ 17

تاريخ الارسال: 2022/06/ 30

### الملخص:

في خضم دراسة الحقبة الناصرية، يمكن اعتبار أن المشروع الناصري مرتبط ارتباطا وثيقا بمنظور إيديولوجي اجتماعي من جهة وبتصورات واقعية براغماتية أملت الظروف المعقدة التي كانت تمر بها المنطقة من جهة ثانية، ولعل مركزية شخصية جمال عبدالناصر باعتباره رائدا للقومية العربية حسب كثير من القوميين، تجعلنا نحاول تسليط الضوء على مفهوم الزعامة وارتباطه بالمشروع السياسي والاجتماعي القومي الذي ما لبثت تجسده شخصية جمال عبد الناصر، حيث يظهر تركيب وتعقيد ظاهرة الزعامة باعتبارها عاملا أساسيا من عوامل التغيير الاجتماعي وهذا بسبب الدور الحاسم الذي يلعبه الرئيس في صنع القرار السياسي عموما والقرار الخارجي السيادي خصوصا من جهة وباعتبار أن صنع القرار حتى بالنسبة لدولة تسلطية أو دولة شمولية فهو يتسم بمستويات بيروقراطية عدة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورته، وهذا ما نجده في حقبة حكم الرئيس جمال عبد الناصر حيث أن هناك عدد من الفاعلين المساهمين في بلورة القرار السياسي ، وهذا ما أثر بشكل أو بآخر على صياغة وتنفيذ السياسات الناصرية.

الكلمات المفتاحية: الناصرية، التغيير الاجتماعي، القومية العربية، الزعامة، الإيديولوجية.

### Abstract:

In the midst of studying the Nasser era, it can be considered that the Nasserist project is closely linked to a social ideological perspective on the one hand, and realistic and pragmatic perceptions dictated by the complex conditions that the region was going through on the other hand. Perhaps the centrality of Gamal Abdel Nasser's personality as a pioneer of Arab nationalism, according to many nationalists, prompts us to shed light on the concept of leadership and its link to the national political and social project, which soon will be personified by the personality of Gamal Abdel Nasser, where the structure and complexity of the phenomenon of leadership appears as a key factor in social change, and this is due to the critical role that the president performed in political decision-making in general and the sovereign external decision in particular.

**Keywords:** Nasserism; social change ; Panarabism; leadership; ideology.

#### 1- مقدمة:

تكتسي دراسة الإيديولوجية الناصرية أهمية كبرى باعتبارها مشروعاً قومياً حاول صاحبه تحقيقه في الميدان ولم يكن كغيره منظراً أو مفكراً يحاول أن يغير الواقع المعاش من خلال توعية الجماهير بكتباته، بل كان صاحب مشروع سياسي يحاول من خلال الاحتكاك الميداني بالواقع التأثير على مجريات الأحداث بما أنه كانت له السلطة السياسية والشرعية الشعبية التي تحول له إصدار القرارات الاستراتيجية المصرية ومراجعة ما فشل منها، لقد استطاع جمال عبدالناصر من استقطاب عدد هائل من المناصرين لسياساته ليس فقط في مصر ولكن في الوطن العربي، ولقد تمكن من سلب قلوب الكثير من الناس من خلال خطابه الوجدانية التي تزرع الأمل بمستقبل واعد في هؤلاء واقناع عقولهم بجدية الاستراتيجيات التي يتم رسمها ومحاوله تنفيذها على أرض الواقع، وهذا ما يجعلنا نتساءل حول مدى جدية المشروع الناصري من خلال دراسة تعقيد سيرورة اتخاذ القرار السياسي في الحقبة الناصرية وعلاقتها بالشخصية الكاريزمية بمدى النجاح الجزئي للسياسات الناصرية في تغيير الواقع الاجتماعي للمصريين من خلال طرح إشكالية أساسية وهي : ما علاقة الشخصية الكاريزمية التي تمتع بها جمال عبدالناصر ضمن ترتيبات نظام سياسي مصري كانت تلعب فيه المؤسسة العسكرية دوراً متزايداً في سنوات الستينات بالقدرة على رسم سياسات استراتيجية واقعية وهذا من خلال دراسة سوسولوجية لسيرورة صنع القرار في مصر وخصوصياته في الحقبة

الناصرية، والتي تجعلنا نستشف تركيب وتعقيد آليات صنع القرار السياسي رغم أن النظام السياسي المصري كان مبنيًا على مركزية رئيس الجمهورية في صناعة القرار باعتباره من الناحية الدستورية نظامًا رئاسيًا؟ سنحاول الإجابة عن بعض جوانب الموضوع من خلال استخدام المنهج المقارن بين سياسات الدولة المصرية في حقبة الرئيس جمال عبدالناصر ومحاولة رصد الفوارق والتشابه بينها وبين سياساتها في الحقبة الساداتية، بعدما نحاول تحديد ماهية الزعامة السياسية وربطها بمفهوم الكاريزما كنمط مثالي يستمد سطوته المفهومية الإجرائية من خلال ارتباطه بمفهوم السلطة السياسية والروحانية، باعتبار أن الصفات التي تميز الشخصية الكاريزمية قد تخلق ضمن أطر البنية السياسية نوعًا خاصًا من التظاهرات السلطوية.

## 2- مفهوم الزعامة السياسية في الحقبة الناصرية :

لا شك أن صفة الزعيم كانت ملازمة للرئيس المصري جمال عبد الناصر باعتباره رائدًا للقومية العربية ليس فقط في مصر ولكن في الوطن العربي بأسره، إن الشخصية الكاريزماتية التي كان يتمتع بها الرئيس المصري والتي نراها كتحصيل حاصل لشخصية فرضت نفسها على الساحة الإقليمية والدولية، إلا أنه من الناحية الواقعية فالمسار السياسي لنشوء الوعي القومي في مصر وبروز الرئيس جمال عبدالناصر كشخصية محورية تتمتع بنوع من الاجماع داخل سراديب السلطة الناشئة على أنقاض الملكية بعد ثورة يوليو 52، حيث برز الرئيس كشخصية قيادية ضمن الضباط الأحرار قبل الثورة لما يتمتع به من خصال عسكرية وارتباطه الشخصي بعدد معتبر من هؤلاء واعتراف هؤلاء بقدراته القيادية العسكرية سواء في حرب فلسطين 1948 أو أثناء فترات التحضير لثورة يوليو، حيث سنحاول من خلال دراسة سوسيوأنثروبولوجية لمفهوم الكاريزما أن نوضح خصوصيات تجربة الرئيس عبد الناصر.

### 1.2 - الشخصية الكاريزمية كمفهوم سوسيوأنثروبولوجي:

يمكن القول أن مفهوم الكاريزما قد استلهمه ماكس فيبر من أطروحة للقانوني اللوثري رودولف زوم Rudolph Sohm حول الموضوع من خلال استقراء تاريخي لسلطة الكنيسة المسيحية وخاصة المرحلة البولسية (نسبة لبولس الرسول)، حيث قام عالم الاجتماع الألماني بجهد نظري لتعميم الملاحظات التي قدمها زوم في دراسته التاريخية الذي حاول من خلالها دراسة الكاريزما كمفهوم وسيط لتحليل جوهر

السلطة الروحية، متجاوزا من خلال مقارنته السوسولوجية المنظور اللاهوتي الضيق، الذي يرى أن قوة الكاريزما تتمثل في التبعات التداولية للظاهرة الإيمانية<sup>1</sup>، باعتبار أن الذات المتعالية لها القدرة في التجلي من خلال خرق الاعتياد والقوانين الكونية، ومن منطلق إمكانية ظهور وسيط ديني تُفوض له قدرات خارقة من باب المعجزات والكرامات ويوهب البركة التي تضفي على النعم الأرضية تلك الصفة الروحية الملازمة لها، حيث يستذكر المؤمن المصدر الإلهي لأي من الخيرات والمنافع التي تحصل عليها، من خلال دراسة الشخصية الكاريزمية يتراءى منظور ديني روحي من جهة يعالجه علم الاجتماع الديني، ويتمحور موضوعه الأساسي حول شخصية الرسول أو الساحر و من جهة ثانية منظور سياسي يعالجه علم الاجتماع السياسي مناطه الأساسي القائد السياسي والعسكري، بحيث تتقاطع القداسة التي يضيفها العالم الأخرى المتعالي على منظور الفرد للعالم الدنيوي المشهود والعالم الأخرى الغيبي مع تجسيد بعض الشخصيات لماهية القداسة التي تخترق المألوف والمعروف من قواعد وقوانين محايدة على الأقل من الناحية الإيمانية، ضمن بنية سردية لاهوتية تحاول تجسير الهوة بين المجهول الغائب والمعلوم الحاضر في حدود التأويلات التي تركز إمكانية تأسيس تراتبية دلالية للمكان والزمان تركزها جدلية المقدس والمجال<sup>2</sup>.

إن السلطة التقليدية مبنية على شرعية التراث وعلى الفكر الماضي من خلال إضفاء القداسة على التقاليد والأعراف المكرسة كأفعال وجب تأديتها وفقا لضوابطها الشعائرية وقواعدها المسلكية منذ القدم، حيث أن السلطة الكاريزمية يبدأ تأثيرها على الغير مع بداية تفاعل الشخصية الكاريزمية مع محيطها الاجتماعي واعتباره ملهما، والاعتقاد بخصائصها الروحية الفريدة الخارقة للعادة، سواء باعتبارها نبيا مرسلا من السماء أو ساحرا له القدرة على التأثير في الطبيعة أو زعيما سياسيا يعتقد أنه الوحيد القادر على تغيير الأوضاع البائسة للمجتمع، حيث أن شرعيتها كسلطة مؤقتة ومرتبطة بحياة الملهم تحديدا ولو امتد تأثيره زمانيا، بينما السلطة التقليدية فتنبني شرعيتها على عامل الزمن، فعدم معرفة بدايات نشوء الممارسات الاجتماعية يمنحها تلك القدسية التي يصعب على المجتمع المحلي المؤمن بإلزاميتها أن يتجاوزها، حيث كلما قدمت الأعراف والتقاليد كلما ترسخت سلطتها وتكرست هيمنتها باعتبارها من خلال استمرار التزام المجتمع المحلي بضوابطها وأحكامها.<sup>3</sup>

أما السلطة العقلانية فتستمد شرعيتها من تراتبية القواعد الناظمة سواء كانت الدستورية، القانونية والتنظيمية ضمن خصوصيات العقلانية المبنية على مبدأ التجريد القانوني الذي يفترض تسامي القاعدة

القانونية عن الحالات الفردية ومبدأ التعميم الذي يفترض عدم الشخصية في التقعيد والتأصيل القانوني ضمن منظور يفترض وجود قدرة على توقع تبعات السلوك الشخصي، حيث ترسخ الشرعية القانونية باعتبارها مصدرا للامتثال السلوكي كأساس للمساواة أمام القانون، حيث أن المرؤوس من طرف القاعدة القانونية لا يحس نفسه مجبرا على الامتثال لأهواء رئيسه ولكن يعتبر نفسه خاضعا لسلطة عقلانية تنبثق من تراتبية القواعد القانونية النازمة، التي تتسق كتنظيم فعال في النموذج البيروقراطي الإداري، حيث أن الدقة في العمل، استمرارية التنظيم والصرامة المسلكية وترسيخ الثقة بينها وبين المتعاملين من خلال تكريس مبدأ المساواة في التعامل ومعقولة القواعد المفروضة كأساس للامتثال والانضباط الاجتماعي.<sup>4</sup>

## 2.2 - الخلفية الثقافية والاجتماعية للرئيس جمال عبد الناصر:

ولد جمال عبدالناصر حسين خليل سلطان في حي باكوس بمدينة الإسكندرية، يوم الخامس عشر من جانفي 1918، لعائلة فقيرة ولقد كان والده عبدالناصر حسين موظفا صغيرا عين على رأس مكتب بريد، ينتسب لآل سلطان من أبناء بني مر، وهي قرية صغيرة تقع في محافظة "أسيوط" لا يتجاوز عدد سكانها سبعة آلاف، خمسة آلاف من المسلمين والباقيون من المسيحيين، درس والده في الكتاب الذي حرص جده على إنشائه في القرية ولكن ما لبث أن ألحق حسين خليل سلطان ابنه عبد الناصر بمدرسة أنشأها الطائفة القبطية، وحصل فيها على الشهادة الابتدائية سنة 1913 وهذا ما أتاح له الالتحاق بمصالح البريد، وتزوج من ابنة محمد حماد، الذي كان يشتغل في تجارة الفحم في الإسكندرية، أصوله من المنيا، ونظرا لطبيعة عمل والده انتقل جمال عبد الناصر إلى مسقط رأس والده أسيوط سنة 1921، ثم نقل والده إلى خيل العربين بالقرب من السويس فالخطاطبة على حافة الصحراء الغربية، ثم إلى دمنهور، ثم إلى الإسكندرية، وبينما كان والده في الخطاطبة التحق جمال بمدرسة النحاسين الابتدائية في القاهرة في عهدة عمه خليل حسين الذي كان موظفا في وزارة الأوقاف، ومن خلال هذه التنقلات اكتسب جمال عبد الناصر تجربة هامة جعلته منفتحا على التنوع الثقافي والحضاري المصري، كما أن وفاة أمه المبكرة وتعمق حزنه بعد زواج والده قبل نهاية ذلك العام، كل هاته الظروف صقلت فيه شخصية منزوية نوعا ما ولكنها لها قدرة على التواصل عندما يكون الأمر ضروريا، وهذا ما قد ظهر من خلال انخراطه المبكر في النضال السياسي، فبعد اتمامه للسنة الثالثة في مدرسة النحاسين، تم ارساله إلى جده لوالدته فقضى السنة الرابعة

في الإسكندرية بمدرسة العطارين، ثم التحق بالقسم الداخلي لمدرسة حلوان الثانوية فمدرسة رأس التين بالإسكندرية، وفيها انضم إلى مظاهرة في ميدان المنشية، نظمت من طرف "مصر الفتاة" بعد إلغاء إسماعيل صدقي ومن ورائه الإنجليز العمل بدستور 1923، وتم إلقاء القبض عليه قبل أن يفلح والده بإخراجه لحداثة سنة بعد ساعات من ذلك، والتحق بعد ذلك بمدرسة النهضة الثانوية بحي الظاهر بالقاهرة بعدما تحويل والده للعمل بالقاهرة، أين كان له شغف بتأدية الأعمال المسرحية وكتابة المقالات حيث ما لبث أن قاد مظاهرة طلابية احتجاجا على تصريح أدلى به صمويل هور الذي رفض رفضا مطلقا العودة إلى العمل بدستور 1923، قبل أن يخفى له القدر مسارا آخر.<sup>5</sup>

لقد تأثر جمال عبد الناصر مثله مثل أقرانه من الضباط المصريين الذين استطاعوا ولوج العسكرية، بعد المعاهدة الأنجلو-مصرية لسنة 1936 التي فتحت المجال لترشح أبناء الطبقات المتوسطة والكادحة كطلبة ضباط، بعدد من الشخصيات الوازنة في التاريخ المصري من أمثال أحمد عرابي الذي مثلت الثورة التي سميت باسمه نقلة نوعية في الوعي المصري من خلال رفض التمييز الذي كان حاصلا بين الجنود المصريين والجراكسة (الشركس) الذي توطد في حكم الحديوي توفيق والذي كان ينذر بعودة دولة المماليك، في ما سمي بحداثة عثمان رفيقي، عكس فترة حكم محمد سعيد باشا التي حاول فيها هذا الأخير معاملة الجميع دون تمييز، ولقد أدت سياسات الحديوي توفيق العدائية ضد الوطنية المصرية المتقدمة والتي مثلت الثورة العربية ملحمتها الأساسية، إلى الاحتلال البريطاني لمصر بعد حادثة الاسكندرية حيث تضافرت عوامل كثيرة في تحقيقه منها مساعدة دلييسبس الإنجليز بالسماح لهم بالعبور رغم إعلانه أن ترعة السويس قناة محاييدة، وإعلان السلطان العثماني عصيان أحمد عرابي، وخيانة بعض الضباط خاصة قائد حامية القاهرة خنفس باشا؛ كما أن مصطفى كامل شكل نقلة نوعية في الوعي الوطني المصري حيث أنه ما لبث أن قاوم الاستعمار وانتقل من الدعوة إلى الجامعة الإسلامية إلى تشكيل نواة الوطنية المصرية من خلال تأكيده على تميز الأمة المصرية التي بدأت تتبلور كإرادة جامعة للعيش المشترك من آلاف السنين، دون فصلها عن محيطها الحضاري الإسلامي، كما حاول من خلال قراءة تجربة التحديث الياباني في عهد ميحي إلى تقديم مشروع نهضوي، ولقد شكل رحيل مصطفى كامل عن دنيانا باكرا خسارة كبيرة للوطنية المصرية عن عمر لا يتجاوز 33 سنة وذلك في 10 فيفري 1908؛ لقد كان الحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل باشا يناضل من أجل الوطنية المصرية في مرحلة اتسمت بمظاهر التدخل الاستعماري الإنجليزي الذي

بدأ يتكرس سنة 1882، ولكن مع نوع من الاستقلالية السياسية للسراي زمن الخديوي عباس حلمي الثاني، وبقاء السيادة الإسمية للخلافة العثمانية العلية، هاته الوضعية ما لبثت أن تغيرت أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد الاستقطاب الذي حصل بين الإنجليز والعثمانيين حيث اختار كل طرف حلفه العسكري في الحرب العالمية مما أدى إلى انتهاج السراي موقف الحياد، هذا الموقف لم يدم طويلا بعدما أعلنت الأحكام العرفية في 2 نوفمبر 1914، وتالت التدابير البوليسية حيث تم وضع رقابة صارمة على الصحف ثم وضع قانون لمنع التجمهر ومعاينة القائمين إليه، وما لبث أن دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد إنجلترا حتى أعلنت الحماية البريطانية على مصر في 18 ديسمبر 1914، وخلع الخديوي عباس حلمي الثاني الذي كان متواجدا في الأستانة وتعويضه بالسلطان حسين كامل، وتم إنهاء مظاهر السيادة الإسمية العثمانية، في ظل هاته الظروف المستجدة قاد النزعة الوطنية المصرية بعد ذلك سعد زغلول، الذي بدأ يسطع نجمه بعد تشكيله للوفد المصري الذي ضم كل من شخصه وعبدالعزیز فهمي، علي شعراوي، أحمد لطفي السيد، مكرم عبيد، حيث جمعوا التوقيعات من أصحاب الشأن بقصد إثبات صفتهم التمثيلية، وكان الهدف من تشكيل الوفد المصري عند إنشائه في عام 1918 الدفاع عن القضية المصرية وتمثيل مصالح الأمة المصرية في مؤتمر الصلح، حيث اعتقل سعد زغلول بعد ذلك ونفي إلى جزيرة مالطا هو بعض رفاق دربه في 8 مارس 1919، فانفجرت ثورة 1919، حيث تم عزل الحاكم البريطاني والافراج عن سعد زغلول ومن كان معه حيث عادوا إلى مصر، وسمحت إنجلترا للوفد المصري بالسفر إلى باريس لحضور فعاليات مؤتمر الصلح وعرض قضية استقلال مصر، دون أن يتبع ذلك إجراءات فعلية من طرف الحلفاء المنتصرين حيث لم يتم الاستجابة إلى تطلعات الشعب المصري التي مثلها سعد زغلول، فتجددت الثورة المصرية وتم مقاطعة البضائع الإنجليزية، فتم نفي سعد زغلول مجددا إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، فتأججت الاحتجاجات<sup>6</sup>.

كما تأثر جمال عبد الناصر بالتيار الإحيائي الذي مثله كل من الشيخ جمال الدين الأفغاني ومُجَدِّده، الكواكبي وشكيب أرسلان، هذا التيار الذي أدرك من خلاله المأزق السياسي الذي يعصف بالوجدان العربي والإسلامي، حيث تتقاطع صدمة احتلال الأقطار العربية أثناء احتكاك القوات العربية بالاستراتيجيات الكولونيالية للدول الأوروبية وانكسارها أمام قوة التكنولوجيات الحربية الغربية، ضرورة

مباشرة الإصلاحات العسكرية وأصبح هاجس بناء جيش قوي أول دروس الإصلاحية العربية، الذي من خلاله يتراءى لها أهمية عقلانية التنظيم السياسي والإداري لدول الاحتلال الذي أدى إلى هزيمة عسكرية لجيش تقليدي ضعيف ومفكك ولو كان يمتلك عقيدة دينية صحيحة أمام جيش حديث محكم التنظيم، مما أدى إلى استشكالٍ حول هوية الدولة نتج عنه ارهاصات نقد الدولة السلطانية التقليدية، ولقد أدت معاينة بعض النخب العربية واكتشافها للمجتمعات الغربية من الإحساس بضرورة الاقتداء بال نماذج السياسية الغربية كما ظهر ذلك في أعمال الطهطاوي والشدياق وغيرهما، حيث تأثرت النخب الإصلاحية النهضوية بالفكر الليبرالي ومفرداته من خلال تبنيهم مفاهيم الدستور، التمثيل النيابي، الحزبية الحديثة والمواطنة، من باب إعادة اكتشاف الإسلام وليس من باب التقليد الأعمى للمنظومات الغربية<sup>7</sup>.

### 3.2- الشخصية الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر:

رغم المكانة التي كان يحتلها البكباشي جمال عبدالناصر في هرمية تنظيم الضباط الأحرار والدور الذي لعبه في التحضير اللوجستي والتنظيمي لثورة يوليو 1954، إلا أن الشعب المصري لم يكن يعرف شخصية جمال عبد الناصر بعد، وكما تروي السير التاريخية حول تاريخ ثورة يوليو والضباط الأحرار فإن مُجدد نجيب وضع كواجهته سياسية مؤقتة، يتم من خلاله تهيئة الأجواء نحو تسلم الضباط الأحرار السلطة السياسية بعد اسقاط الملكية وإقرار النظام الجمهوري، قبل أن يصعد وزيره الأول جمال عبد الناصر إلى سدة الحكم، وبقي حكم هذا الأخير في الأشهر الأولى حكما متواضعا من جهة التواصل مع الجماهير حيث كانت خرجات الرئيس باهتة تظهر شخصية خجولة، قليلة التواصل؛ لقد كان لحادثة المنشية دور حاسم في تغيير الصورة النمطية المذكورة، حيث أبحر جمال عبد الناصر الجماهير المصرية عندما رفض مغادرة المنصة بعد محاولة اغتياله، كما أن تلك الكلمات العفوية التي ألقاها بعد الحادثة واستنجاهه بالجماهير المصرية، دشنت عهدا جديدا في التاريخ المصري، حيث ساهمت من جهة في تكريس مكانة جمال عبد الناصر في هرم السلطة ولكنها أيضا غلقت الأبواب أمام المشروع السياسي لمحمد نجيب ومهدت لعملية الاعتقالات التي شملت الإخوان المسلمين والشيوعيين، ومهدت لبروز نموذج الدولة- الحزب الواحد.

ترسخت مكانة الرئيس جمال عبد الناصر أثناء مشاركته في أبريل 1955 في مؤتمر باندونغ، حيث ظهر وسط زعماء العالم الثالث بشخصية قوية تجسد الطموح المصري، بعدما كان المواطن البسيط يرى فيه أحد الضباط الذين انقلبوا على الملكية وأسقطوا الملك فاروق، ثم تراءى لهم أنه أحد أطراف الأزمة وصراع

السلطة الذي أسقط الجنرال مُجَّد نجيب، في مرحلة بقيت تسيطر فيها على المواطن حالة الترقب والقلق من المستقبل المنظور لمصر، بينما ظهر في باندونغ بمثابة الزعيم الوطني الذي يمثل إرادة الوطن، وجعلته هاته القمة التي جمعت رؤساء دول هامة من العالم الثالث، من خلال انتهاج سياسات الحياد الإيجابي ودعم التحرر الوطني للشعوب المستعمرة والمطالبة باستقلال الدول واحترام سيادتها في مرتبة الزعماء الوطنيين من أمثال سعد زغلول حيث لم يشهد تاريخ مصر سياسيا يصر على الاستقلال الوطني بعد هذا الأخير ويتخذ خطوات حقيقية في سبيل ذلك سوى جمال عبد الناصر.

لقد كان لخطاب جمال عبدالناصر الذي ألقاه في الإسكندرية في 26 جويلية 1956 زخم كبير، حيث فاجأ الرئيس المصري الحضور من خلال إعلانه عن تأميم قناة السويس أثناء الكلمة التي نقلت عبر الأنثر وباللهجة المصرية لإضفاء حميمية أكبر على الحدث، جعلت استقباله في شوارع القاهرة استقبالا سرياليا حيث كسر من خلاله أي حاجز قد يكون بينه باعتباره رئيسا وبين الجماهير، وأضفت مناداته باسمه جمال حميمية كبيرة بينه وبين هؤلاء، ضمن استراتيجية اتصالية وعلاقات عامة مكنت من ربط علاقة مباشرة بين الرئيس المصري ليس فقط مع الجماهير المصرية بل تعادها للجماهير العربية، حيث حتمت هاته العلاقات الناشئة بروز بنية صراعية خفية أساسها التوجس الخليجي من السياسات المصرية التقدمية والحذر من المجاهرة بالولاء للمنظومة الأمريكية الأطلسية خوفا من ردات فعل الشعوب العربية المتأثرة بالخطابات القومية الناصرية؛ كما لم يستطع العدوان الثلاثي رغم الهزيمة العسكرية للقوات المصرية أمام جحافل التحالف الاستعماري العاشم من كسر زعامة الرئيس المصري، حيث أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفرضهم توقيف العمليات العسكرية والتي اعتبرت نقطة انعطاف في النظام الدولي مهدت لبروز القطبية الثنائية التي تمثلها هاتين القوتين العظمتين كبديل جيوسياسي للنظام الدولي، ولقد تم النجاح في تحويل هاته الهزيمة العسكرية إلى انتصار معنوي سياسي من خلال التركيز على فشل العدوان في تحقيق هدفه الاستراتيجي الأساسي وهو ثني مصر من اتخاذ قرارات سيادية مستقلة سواء من خلال قرارات التأميم أو دعم الحركات التحررية خاصة العربية منها حيث كان للثورة الجزائرية ودور الناصرية في تأييدها المعنوي والمادي إلى تأجيج الخلافات مع باريس، كما تحول الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة بعد أقل من ثلاثة سنوات من الوحدة التي طلبها بالأساس الإخوة السوريون في خريف

1961 ثم حرب اليمن إلى محطات تبرز تلك النية الصادقة التي كان يستشفها القوميون وأنصار العروبة في الأقطار العربية مدى الالتزام المصري بمعاودة ونصرة القضايا القومية العادلة وصعوبة تحقيق ذلك ميدانياً<sup>8</sup>.

لقد كان لهزيمة يونيو التي وصفها الرئيس الراحل بالنكسة أثر كبير على الشارع المصري والعربي ورغم مرارة الهزيمة وتحمل جمال عبدالناصر المسؤولية كاملة ضمن ترتيبات سياسية أدت إلى استقالة المشير عبدالحكيم عامر ومن معه واستقالة رسمية أديعت في التلفزة المصرية اختارت التفريق بين المسؤولية السياسية للزعيم وبين مسؤولية أطراف أخرى أهمها قائد الجيش، مما فتح مجالاً للشارع المصري للخروج على بكرة أبيه حيث رفض المصريون استقالة الرئيس جمال عبد الناصر مطالبين إياه بالعدول عن القرار، ورغم ذلك فقد كسرت تلك الصورة السريالية للزعيم الخالد الذي لا يقهر، ورغم أنه لم يعد محل إجماع مثل ما كان وسط الشارع المصري والعربي، تلاه بروز شرخ كبير داخل مراكز القرار المصري، رغم كل ذلك استطاع الرئيس المصري المحافظة على قدر من الاحترام والتبجيل من طرف الشعوب والقيادات العربية تجلّى ذلك في ارتفاع معنويات المصريين أثناء حرب الاستنزاف ومهدت بعد ذلك لإمكانية شن حرب جديدة ضد الصهاينة من أجل استرداد الأراضي المصرية التي تم احتلالها أثناء النكسة خاصة سيناء ومدن شرق القناة، ولقد أدت في النهاية هاته الهزيمة إلى تغييرات عميقة في المنطقة، رأى فيها البعض ولادة إسرائيل الحقيقية، بينما استيقظت الحركات الدينية الإسرائيلية وبدأت بوادر نشوء الصهيونية الدينية، تجاوزت شرعية الأنظمة العربية المبنية على تأييد القضية الفلسطينية وتساعد نزق حركات المقاومة بمختلف مشاربها وتحررها من قبضة الأنظمة<sup>9</sup>.

### 3- القرار السياسي كمدخل لتحليل الإيديولوجية الناصرية كممارسة ميدانية:

يخطأ البعض حينما يحاول تحليل السياسات الناصرية أو النظام السياسي المصري في الحقبة الناصرية دون أن يضع في عين الاعتبار أهمية سيرورة صنع القرار وتركيب وتعقيد اتخاذه، فالسياسة المصرية في الحقبة الناصرية ورغم الدور المركزي الذي لعبه الرئيس جمال عبد الناصر إلا أن صنع السياسات كان يخضع لاعتبارات عدة منها التوازن بين مختلف مراكز القرار ودور البيروقراطية الإدارية، وهذا ما يجعلنا نستعين بالمقاربات النظرية لاتخاذ القرار السياسي في محاولة تحليل سيرورة صنع القرار السياسي في الحقبة الناصرية.

#### 1.3- المقاربات النظرية لاتخاذ القرار السياسي:

إن المقاربة القرارية في السياسة الخارجية تنطلق من منظور يعتبر أن الفواعل الدولانية وغير الدولانية، إشكالية الاتصال السياسي وتسيير الأزمات وإشكالية الإدراك، حقل سيرورة اتخاذ القرار كموضوعات يتم

من خلالها الاقتراب النظري من الاشكالية الأساسية التي هي كيفية صناعة القرار السياسي، إن نظرية اتخاذ القرار العقلاني التي تنطلق من مسلمات اقتصادية موروثه من الحقبة الكلاسيكية الجديدة، تفترض ضمن نموذج خطي ومنطقي، وجود تدفق للمعلومات من المحيط الخارجي بالشكل الكافي الذي يجعل المقرر له القدرة على الإحاطة بجوانب الموضوع، مما يمهد لاتخاذ القرار الصائب والذي يوفر هامش ربحية مقبول مقارنة بالتكلفة المطلوبة، ضمن مجموعة بدائل متوفرة، يحدد فحواها نسق القيم المهيمن، حيث تحاول هاته المقاربة البناء النظري لعقلانية القرارات المتخذة التي تتجاوز القرارات الحدسية المبنية على التجربة الشخصية الميدانية ضمن منطق استكشافي (heuristique) تستقطبه الانطباعات الأولية ومآلات تجارب الآخرين الداعمة للميول الأولية لصاحب القرار<sup>10</sup>.

هذا المنظور التي تم نقده من طرف هربرت سيمون الذي طرح في مقابل العقلانية المطلقة مفهوم العقلانية المحدودة، حيث يرى أن سيورة اتخاذ القرار مرتبطة بمعرفة جزئية أو مبتسرة عن المسألة محل المعالجة، مما يجعل من الصعوبة بمكان عملية الاستباق والمبادأة ضمن الأفق العملي للبحث عن الحل الأمثل بين البدائل الممكنة، مما يجعل معيار الأفضلية متعذرا في كثير من الأحيان، حيث يتطلب اتخاذ القرار ضمن دائرة الموازنة، حيث يحظى القرار بمعيار موضوعي هو معيار الكفاية، يحقق من خلاله صاحب القرار حدا مقبولا من استجلاب المصالح ودرء المضار، يعضده معيار ذاتي هو معيار القناعة الذي يمنح للمقرر الاطمئنان النفسي لصوابية الخيار ويعطيه المبرر الكافي للمضي قدما في الحسم النهائي<sup>11</sup>.

إن وحدة الفاعل الدولاني تتجسد بشكل ما في شخصية الأمير، رئيس الدولة أو رئيس الحكومة الذي يتصرف عادة باسم المصلحة الوطنية، حيث أن منظور الفاعل الدولاني يصاغ ضمن إطار وحدة القرار السيادي المتجانس والمجرد الذي تشترك في صياغته الهيئات السيادية ومراكز القرار بشكل عقلاني والذي تنبني عليه السياسة الخارجية باعتباره قرارا يجسد الإرادة الوطنية، بينما المقاربات النقدية ترى أن الدولة هي عبارة عن نسق مركب من القوى الفاعلة التي تتصرف وفقا لمنطقها الخاص، حيث تتفاعل مع غيرها وفقا لترتيبات مصلحة خاصة بها، ضمن منظور خاص للسياسة الداخلية وللمصلحة القومية وللتحديات الخارجية، حيث تظهر أهمية البنية العلائقية بين مختلف الهيئات السيادية والإدارية المخول لها الاهتمام بشكل مباشر أو غير مباشر بالشؤون الخارجية في التأثير على القرار السيادي الذي يجسده رئيس

الدولة، أين تظهر العوامل النفسية والسوسولوجية والإيديولوجية التي بواسطتها تتصارع منظومات القيم وتتقاطع مستويات الإدراك للتهديدات الخارجية وللمصلحة القومية، حيث تتبلور السيورة القرارية ضمن إطار سياقي يضبطه منطق أممي دفاعي في آخر المطاف<sup>12</sup>.

إن المقاربة التي قدمها غراهام أليسون Graham Allison والتي من خلالها يمكن تصور سيورة اتخاذ القرار باعتبارها بنية فعلية ذات مستويات متعددة، والتي قام من خلالها دراسة سيورة اتخاذ القرار أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962، حيث في المستوى الظاهر يبدو القرار المتخذ كقرار عقلائي هدفه الأساسي هو العمل على تجنب التورط في حرب عواقبها قد تكون وخيمة بما أنها قد تصل إلى مستوى الحرب النووية مع إمكانيات التصعيد الذي قد يسببه الصراع المباشر بين القوتين النوويين، إلا أن غراهام أليسون يؤكد أن هناك مستوى وسيط يمكن اعتباره نموذج السلوك التنظيمي والذي من خلال تحليله تفاصيله يمكن رصد التنافس بين مختلف التنظيمات السيادية والإدارية التي لها اختصاص معين يخول لها التدخل والمشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في سيورة صنع القرار السيادي<sup>13</sup>، حيث يجب التأكيد من جهة على العقلانية الإجرائية التي تتميز بها التنظيمات البيروقراطية ومنطقها الخاص في تصور المشاكل والحلول، ومن جهة ثانية التأكيد على التموضعات الظرفية التي تحول لبعض التنظيمات بأن تضطلع بأدوار رئيسية دون غيرها، وهذا ما يجعل سيورة صناعة القرار مركبة ومعقدة، بينما المستوى الأعمق فهو مرتبط بنموذج السياسات الحكومية والذي من خلاله يمكن التأكيد على تلك العلاقة بين السياسة الخارجية التي يستأثر فيها الرئيس بالدور الأساسي وبين مقتضيات السياسة الداخلية والسياسة الدفاعية والأمنية التي قد تؤثر على القدرة الحقيقية المؤسسة الرئاسة في صناعة السياسة الوطنية وخاصة جانبها الاستراتيجي المرتبط بالسياسة الخارجية للدولة<sup>14</sup>.

بينما تنطلق المقاربات البنائية من فرضيات أخرى يمكن تلخيصها حسب كل من مارثا فينمور وكاثرين سكينك فيما يلي: أن العلاقات الإنسانية تؤطرها عوامل مادية، وأخرى فكرية تتشكل بالأساس من تلك المعتقدات المشتركة البيداتية التي تتجاوز الوعي الفردي، والتي تساهم في تشكل هوية للفواعل وتؤطر تصوراتهم حول مصالحهم بخصوص المسائل المشتركة، حيث يتشكل مفهوم المصلحة بناء على تأثيرات تعريف الفاعل لذاته من خلال تبنيه لهوية محددة كما يرى ألكسندر واندت، ضمن تفاعل بنائي يتموضع فيه الفواعل ضمن نسق البنية انطلاقاً من المحددات المادية والمحددات الفكرية والمعيارية<sup>15</sup>؛ حيث

أنه بناء على تمييز هارولد ومارغريت سبروت بين الوسط النفسي لصانع القرار المرتبط بكيفية إدراكه للوضعية القرارية وبين الوسط العملي الذي يعني المحددات المادية التي تواجهه فعليا، الذي يجعل القرار المتخذ حسب أول هولستي Ole Holsti عبارة عن توليفة بين المحددات المادية للبنية النسقية للواقع الملموس وبين التصورات الذهنية التي ترسم في ذهن المقرر حول الوضعية القرارية، حيث يرى روبرت جرفيس Robert Jervis أن التصورات الأولية لصاحب القرار حول الوضعية محل النظر والأحكام المسبقة التي تؤطر التفاعل البيداتي بين الفواعل تمهد إلى صنع قرار سياسي يشوبه اختلاف من فاعل إلى آخر بناء على شبكة تأويلية للواقع مرتبطة بعوامل نفسية واجتماعية تؤطر المنظور المعياري للقرار السياسي والبناء التفاعلي للهوية والمصلحة<sup>16</sup>، وهذا ما يجعل نفس التصرف من طرف الغير له قراءات مختلفة من جانب فواعل البنية النسقية ابتداء من الارتياح والمؤازرة إلى القلق والاستعداد حسب وضعية الفاعل وتصنيفه، حيث يتم رؤية التصرف الأول أنه مكسب ويعتبر التصرف الثاني أنه تهديد، وهذا ما يمكن استشفافه من المنظور الصراعي في الحرب الباردة والتباين في فهم البيئة الصراعية بين الولايات المتحدة وحلفائها والصين والاتحاد السوفياتي<sup>17</sup>.

كما يرتبط صنع القرار السياسي حتما ببنية دوائر القرار حيث تتشكل منظومة للعلاقات بين المدني والسياسي تؤطر التوجهات الحكومية في صياغات الاستراتيجيات الوطنية، حيث ترى المدرسة المعيارية التي من أقطابها صمويل هنتغتون Samuel Huntington بخصوص هذا الموضوع أن هناك تقسيما للعمل يجب أن يتم بين صانع القرار السياسي وبين مخطط الاستراتيجيات العسكرية حيث أن هنتغتون يعتبر انطلاقا من تأثيرات كلاوسفيتزية أنه يجب أن يكون فصل بين الغايات السياسية السامية التي يحددها الرئيس ومن معه من طواقم سياسية مختصة في الشؤون الخارجية والاستراتيجية وبين الأهداف العسكرية التي تحاول أن تجيب واقعا انطلاقا من محددات القوة المادية العسكرية وغير العسكرية التي تمتلكها الدولة على التطلعات السياسية<sup>18</sup>، بينما يرفض إليوت كوهين Eliot cohen هذا التقسيم للعمل بين السياسي والعسكري وهذا الفصل التام بين عمل السياسي والعسكري في مجال الشؤون الدفاعية والأمنية والعسكرية، حيث يرى أن النقاش بين الطرفين ضروري لتذليل الصعوبات التي قد تتراءى سواء أمام طموحات صانع القرار السياسي التي قد يصعب تطبيقها على أرض الواقع، أو تلك الحدود والاعتبارات السياسية

والاستراتيجية التي يجب على العسكري أن يراعيها في تنفيذه لمهامه العسكرية والتي قد تتوجب تعديلات في خطته بسبب هاته الاعتبارات، فالحوار الاستراتيجي بين الأطراف المعنية قد يكون ضروريا لفهم أعمق للواقع واختيار أفضل البدائل الممكنة، بينما يرى موريس جانوويتز Morris Janowitz أن بروز جيوش لها مهام شبه بوليسية تهدف أكثر إلى بناء السلام منه إلى تدمير العدو ، يصبح الضبط المدني civil control الضامن لجيش احترافي غير ميسس، مبني على قيم الكفاءة المهنية، الاستحقاق وتبجيل العسكرية، يحقق داخل المؤسسة العسكرية الانضباط التام والامثال الصارم للأوامر العسكرية المنبثقة عن شرعية سياسية تستمد جذورها من مبدأ التمثيل الديمقراطي للشعب<sup>19</sup>، بينما يرى مايكل ديش Michael Desch انطلاقات من مقارنة استنباطية يرفض عملية التعميم التي تنسب النجاعة العسكرية والانتصارات الحربية إلى طبيعة الأنظمة الديمقراطية، كما يؤكد أن تدخل العسكري في الشأن السياسي يكون محتملا لو ظهرت تهديدات أمنية داخلية وخاصة إن كانت تمس بالأمن العام وحسن سير المرافق العمومية، وقد يكون مبررا بشكل كبير لو تحول إلى تهديد لكيقونة الدولة، بينما قد يكون من الصعب التدخل إن كانت التهديدات خارجية يتم معالجتها ضمن لعبة التوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، هذا المنظور الذي لا توافق عليه<sup>20</sup>.

أما منظور بيتر فيفر Peter D. Feaver فهو يعتبر أن اهتمام القوات المسلحة بالأمن القومي، فهي بالضرورة باعتبارها التنظيم البيروقراطي العسكري الأساسي المختص بحماية التراب الوطني، حيث توطره ثقافة تنظيمية خاصة به ترتبط بمفهومه للدفاع الوطني، يتم ترجمتها بعقيدة عسكرية، يجعل قياداته من خلال اطلاعها على الشؤون الاستراتيجية والأمنية الدفاعية تتمتع برؤى حول السياسات التي من المحبذ أن يتم انتهاجها، وهذا ما يجعل القيادة العسكرية وفقا للثقافة الفرعية التنظيمية والاطلاع الواسع بقدرات الدولة المادية في تنفيذ السياسات الدفاعية والأمنية، متشعبة بمجموعة من المبادئ الناطمة للسلوك الاستراتيجي التي حسبهم يجب أن توطر أي صياغة للسياسات الدفاعية والأمنية والتي قد تصطدم مع طموحات الساسة الجارفة أو تسيبهم في حسم المسائل الاستراتيجية<sup>21</sup>، حيث إن المحددات الأساسية للثقافة الفرعية العسكرية ترتبط من جهة بتفضيل القيادة العسكرية مواجهة التحديات الأمنية والدفاعية من موقع قوة، وهذا ما يعزز حساسيتهم لأي تهديد سواء داخلي أو خارجي، مما يجعلهم يطالبون بسياسات دفاعية تسليحية تؤمن تناسب الوسائل العسكرية مع التهديدات المحتملة ويضغظون للمشاركة في صياغة

الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية، كما أن قدسية المهام التي يضطلع بها الجيش وشرف العسكرية كقيمة سامية تجعل المؤسسة العسكرية من خلال الهوية التضامنية التي تؤطر الصورة التي تريد أن تعكسها عن نفسها وسط المجتمع، تتغاضى عن الانحراف والتعسف المحتمل الذي يكون قد ارتكب من منتسبيها<sup>22</sup>.

كما لاحظ إدوين لوين أن الجيش يمتلك الهياكل التنظيمية التي تفوق في تنظيمها أي حزب سياسي مدني حيث أن التراتبية المركزية والتنظيم الهرمي الهيراركي، والانضباطية في العضوية كلها عوامل تمكن المؤسسة العسكرية من العمل بوحدة كاملة، حيث أن عدم استقرار النسق السياسي وغياب سياسات تنمية حقيقية وتامل الجماهير قد يشجع القيادات العسكرية على المغامرة بالقيام بانقلاب عسكري، من السهل عليها تديره لكن من الصعب عليها إدارتها للحكم بعد ذلك كما يلاحظ جانوويتز<sup>23</sup>.

### 3. 2- إشكاليات القرار السيادي المصري في ظل المنظومة الثنائية في الحكم:

لقد ترسخت منظومة سياسية جديدة في مصر بعد سقوط النظام الملكي سنة 1952 واستبعاد الجنرال مُحمَّد نجيب عن الحكم واستفراد الضباط الأحرار الشبان بالحكم، حيث برز كل من الرئيس جمال عبد الناصر كرئيس للجمهورية وصديق عمره عبد الحكيم عامر كقائد للجيش مما كرس ازدواجية في الحكم حيث أصبح الرئيس جمال عبد الناصر مسؤولاً سياسياً على الحكم، استطاع من خلاله فرض نفسه كزعيم ليس فقط للمصريين ولكن للأمة العربية خاصة للقوميين العربيين، حيث أصبح له تأثير كبير في الساحة الإقليمية وحتى الدولية، حيث حاول أن يجعل من مصر لاعبا إقليمياً أساسياً يتجاوز دورها المحلي إلى اللعب ضمن قواعد اللعبة الجيوسياسية الدولية، من خلال فهم دور مصر القومي تاريخياً وجيوسياسياً.<sup>24</sup>

إن هاته الازدواجية السلطوية التي تميز بها النظام الناصري خلقت إشكاليات كبيرة لصانع القرار المصري، فمن جهة تلك العلاقة التي تجاوزت علاقة الصداقة إلى العلاقة الأخوية القوية والحميمية بين الرئيس المصري والمشير، والتي اتسعت إلى عائلتهما التي كانت تربط بينهما علاقات وروابط متينة، تدعمت بعلاقة مصاهرة بين العائلتين، بعدما تزوج أخ الرئيس المصري بكرمة المشير، ومن جهة ثانية بروز خلافات حادة في زمن الأزمات والنكسات، كادت تعصف ليس فقط بالعلاقة بين الرجلين بل باستقرار المنظومة السياسي، ولقد تجلت بعد العدوان الثلاثي ثم بعد انفصال سورية وفشل الجيش المصري في حسم

الحرب في اليمن ولكنها وصلت إلى طريق مسدود بعد نكسة 1967<sup>25</sup>، وانتهت بمحاذة وفاة المشير الغامضة والتي أشيع أنها انتحار، حيث فتحت المجال إلى تصفية رجال المشير وإعادة ترتيب النظام السياسي المصري بحيث تهمين مؤسسة الرئاسة على القرار السيادي سواء كان في المجالات السياسية أو العسكرية، وما يجب التنويه به هو أن الازدواجية السلطوية تفتح لنا مجال التساؤل حول علاقة الشؤون السياسية الاستراتيجية بالشؤون العسكرية خاصة في منطقة غير مستقرة أمنياً، وتتطلب بناء استراتيجيات دفاعية لا تحاول فقط ردع العدو بل تستعد لإجباره على التسليم بالحقوق المشروعة للدولة، ولعل التباين بين الطموح السياسي والقدرات العسكرية الفعلية التي لا تعني فقط محاولة ضمان توازن جيوسراتيجي مع العدو من خلال سياسات تسليحية طموحة، بل العمل الدؤوب على تحقيق جاهزية الجنود وتحكمهم في أنظمة الأسلحة الحديثة، كما أنها تفتح المجال للتساؤل حول التناسب بين الغايات السياسية التي تحكمها التوازنات الدولية والتحالفات الإقليمية وبين الاستراتيجيات العسكرية ومدى واقعيتها انطلاقاً من حسابات دقيقة ومعقدة للتدخلات الممكنة للقوى الإقليمية والدولية في الملفات الدولية والمحلية.<sup>26</sup>

يمكن القول أن النظام المصري في الحقبة الناصرية كان كما أسلفنا مبنياً على توازنات، بدأت تتكسر منذ أن استطاع الرئيس جمال عبد الناصر أن يفرض نفسه من خلال توجهاتها القومية ومنهجه الخطابي كقائد ملهم ليس فقط للشعب المصري ولكن للأمة العربية قاطبة، واستطاع المشير عبد الحكيم عامر أن يكسب ولاء غالبية القيادات العسكرية من خلال طريقة تعامله الخاصة مع مشاكل الضباط والجنود ومحاولاته ترضية كبار القادة حيث فرض نفسه كقائد عسكري ليس من السهل تعويضه وقد تجلّى ذلك في سنوات الستينات أين تشبث الرئيس جمال عبد الناصر به رغم الخلافات المستمرة ورغم تحميله مسؤوليات ثقيلة سواء بسبب ملف انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة أو بسبب حرب اليمن وقبل ذلك في أدائه التخطيطي الاستراتيجي والعملي في صد العدوان الثلاثي.

لقد استطاع المشير عبد الحكيم عامر ومن ورائه مدير مكتبه شمس بدران بناء شبكة علاقات زبائنية قوية داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، ترتبط بمجموعة من التدابير المنتهجة منها التعيين في مناصب عسكرية مريحة كامتياز خاص للضباط الموالين بغض النظر عن المؤهلات والكفاءة، كما انتشرت حالات الترفيع الاستثنائي للموالين والإحالة المبكرة على التقاعد لكل من يشته فيه عدم الولاء، يضاف إليها الاستفادة من "الخدمات الانسانية" خاصة للمعالجة الطبية التي تسمح بسفر زوجات الضباط

معهم للمرافقة مع تقديم تسهيلات مالية، كما أن المؤسسة العسكرية أصبح لها دخل في الشؤون السياسية المدنية سواء بسبب الوظيفة السياسية للمشير باعتباره قد عين نائبا لرئيس الجمهورية، أو بسبب الحالة الاستثنائية مثل فترة حرب اليمن التي فتحت المجال للتدخل المباشر في السياسة الخارجية لدولة، أو بسبب التعيينات التي تزايدت للضباط سواء في مناصب مدنية حكومية أو اقتصادية في القطاع العام، حيث فتح المجال لتعيين السفراء والمحافظين ومدراء الشركات من المتقاعدين أو العاملين من أبناء القوات المسلحة، ولقد ظهر حجم الفساد الكبير في تصرفات كبار الضباط في حرب اليمن حيث أصبح التواجد في مسرح العمليات فرصة للاستزاق أو التجارة مستغلين فرصة السوق اليمنية الحرة لاقتناء مختلف السلع ابتداء من السيارات إلى أجهزة التلفاز والمذياع والثلاجات وغيرها من السلع، خاصة أنها كانت معفية من الجمرقة.<sup>27</sup>

لقد استطاعت جماعة المشير أن تتغلغل في دواليب الحكم من خلال تمتعها بأدوات القمع المادي وولاء قادة الوحدات العسكرية وجزء من أجهزة الاستخبارات، كما وفر المشير حماية سياسية للزمرة التي تحيط به من خلال تبوأه منصب نائب الرئيس ابتداء من مارس 1964، حيث أصبحت له القدرة على التأثير على القرارات الاستراتيجية والدفاع عن سياسات عامة تخدم مصالح زبائنته التي تعتبر القاعدة الاجتماعية التي يتكأ عليها، والتي تجسدت بالأساس في حوالي 1500 ضابط تم تعيينهم في مراكز مدنية عالية، فتح مجالا لسلوك سياسي تنظيمي لم تستطع الحكومات المصرية المتعاقبة التخلص منه بل لم تحاول أصلا أن تفكر في مثل هكذا بديل، مما فتح مجالا لتوسيع دائرة تأثير قيادات الجيش من المجال العسكري البحت إلى المجالات المدنية، كما أن علاقات صلاح نصر مدير مكتب المشير سابقا ومدير المخابرات العامة في الفترة التي تلتها، حيث أضحت المخابرات العامة في عهده مؤسسة سيادية قوية لها نفوذ كبير، دعمه الموقف شبه الحيادي لمديرها من الصراعات التي تنشأ بين الحين والآخر بين الرئيس والمشير، مستغلا توسطه بين الاثنين أثناء تلك الأزمات ليثبت أكثر موقعه في لعبة التوازن البنيوي الداخلي بين مختلف زمر النسق السياسي المصري، بينما لعبت المباحث الجنائية العسكرية التي يسيطر عليها شمس بدران من خلال حسن خليل، قائدها وزميله أيام الدراسة، دورا كأداة ضبط هامة في يد جماعة المشير ليس فقط داخل المؤسسة العسكرية بل تجاوزها من خلال توسيع قانون الأحكام العسكرية الصادر في ماي 1966

لنشاطاتها لتشمل جرائم ارتكبتها مدنيون بشكل تجعلهم مسلوبين من الضمانات القضائية التي من المفترض أن تحمي المتهم المدني، وهذا ما جعلها قوة لا يستهان بها في لعبة السيطرة على الحكم. بينما المباحث العامة فبقيت أداة بعيدة عن هؤلاء من خلال سيطرة ولمدة لا بأس بها لتركيا محي الدين على مفاصل وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية، كما أن مكتب الرئيس للمعلومات لعب دورا في تجميع المعلومات من جميع المؤسسات السيادية وهذا لتهيئة الملفات التي على الرئيس البت فيها.<sup>28</sup>

### 3.3- إشكاليات اتخاذ القرار الاستراتيجي في النظام الناصري:

إن منظور الرئيس جمال عبد الناصر لدوره كرئيس للجمهورية، ينطلق مثله مثل الرئيس السادات من الاعتقاد الراسخ بقدرته الرئيس على التغيير والدفع بالمجتمع المصري قدما نحو الأفضل، فبينما يرى الرئيس جمال عبد الناصر أن الجماهير هي القائد الأساسي، حيث يتفادى تجسيد مسؤولية إحداث التغيير المأمول في دور فرد بعينه، إلا أنه يرى أن الجماهير من خلال بصيرتها يمكنها افراز قيادة تتحمل عبء تمثيلها وتجسيد إرادتها الراسخة في الاستنهاض الشعبي، يجعل من الرئيس جمال عبد الناصر حسب منظوره عاكسا لمطالب الجماهير، مندجما وذائبا في سيورة تاريخية لا تعترف بمحورية الفرد، ضمن إطار الأخوة التي تجعل من دوره كمجرد أداة معبرة عن طموح "الإخوة المواطنين" بالأساس، رغم ضرورة تجسيد الإرادة الشعبية فيه باعتباره الزعيم<sup>29</sup>، بينما المنظور الذي صقله الرئيس أنور السادات فهو أقرب للرئيس الذي رسم له القدر دوره، باعتباره صانعا للتاريخ، كما تجلى ذلك صراحة في مذكراته "البحث عن الذات"، حيث تجسدت مصر ضمن سيرته الذاتية في قرينه ميت أبو الكوم، حيث يظهر من خلالها الرئيس وهو على قمة القيادة السياسية المصرية أشبه وعمدة القرية الذي يخاطب أبناءه، ولكنه عمدة قرية بخصال الجنتلان الأرسقراطي الإنجليزي، حيث تتقاطع رمزية السلطة الأبوية والتقاليد العريقة للريف المصري وقيم العائلة المصرية مع ملامح الأرسقراطية الغربية الذي يمثلها غليون وعصا و"كلب الرئيس"<sup>30</sup>.

يمكن القول أن أسلوب اتخاذ القرار السياسي في النظام المصري عموما يتسم بمركزية مؤسسة الرئاسة وبالخصوص منصب الرئيس، إلا أن هناك فروقا بين طريقة اتخاذ القرار السياسي زمن الرئيس جمال عبد الناصر وبين أنور السادات، حيث أن الدراسات النظرية ترى أن رؤية الرئيس لذاته ولدوره في عملية تشكيل علاقته بالأجهزة والمؤسسات السيادية المنوطة بتهيئة القرار السياسي، لها دور أساسي في تشكيل الهيكلية الواقعية لسيورة اتخاذ القرار السياسي، أين يصبح الدور الاستشاري بين دائرة الاستقلالية كمركز

للقرار السياسي، يكون المستشار وسيطا أساسيا ضمن حلقة الاتصال السياسي التصاعدي، فيبرز لدينا نموذج التعددية الاستشارية كما وصفه ألكسندر جورج وبين دور التبعية التنفيذية التي تجعل من المستشارين كمعاونين، مهمتهم الأساسية كوسطاء ضمن حلقة الاتصال السياسي التنازلي بعد اتخاذ القرار السياسي من طرف الرئيس، وقد تم تسمية هذا النمط من طرف تشارلز هرمان بنموذج " طاقم الزعيم"<sup>31</sup>، أما يخص النظام السياسي المصري فإن سيرورة اتخاذ القرار السياسي فهي أعقد مما كان يظهر للعيان في زمن الرئيس جمال عبد الناصر، حيث أنه رغم قدراته في القيادة وشخصيته الكاريزمية، ورغم مكانة الزعيم التي كان يحظى بها ليس فقط في مصر بل في العالم العربي بأكمله، إلا أن هيكل القرار يمكن اعتباره مبنيا على اعتبارات متعددة، حيث أن وحدة ومركزية القرار التي تتجسد في شخص الرئيس باعتباره يمثل إرادة الأمة، تصطدم فعليا مع وجود ازدواجية السلطة حيث كان يتقاسم الحكم منذ 1956 إلى 1967 مع المشير عبدالحكيم عامر الذي كان متحكما في الشؤون العسكرية والدفاعية بينما كان جمال عبد الناصر صاحب الكلمة العليا في الشؤون السياسية، كما ترتبط بنية صنع القرار مع تعددية لا تفرضها السلطات المؤسسية المتعددة المبنية على التراتبية الدستورية التي توزع الاختصاصات بين مختلف المؤسسات السيادية فحسب، بل تفرضها شبكات العلاقات الواقعية التي نسجها أشخاص بعينهم، انطلاقا من مكانتهم بين المتبوعين لهم، تدعمها مواقعهم في السلطة السياسية، ورغم أن القرار النهائي ضمن هذا النسق الخاص في اتخاذ القرار السياسي يبقى في يد الرئيس والذي يمكنه في النهاية حسم الموضوع، إلا أن التوازنات الداخلية تفرض عليه لعب دور تحكيمي يتيح له بالأساس فرض شرعيته كقائد وزعيم، أما القرارات الاستبدادية الأحادية فكان استمرارها قد يؤدي إلى مخاطر التضعف المؤسساتي، وهذا ما ظهر عند انسحاب كل من كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي من المجلس الرئاسي بعدما تراءى لهم استفراد جمال عبد الناصر بصياغة السياسات وعدم جدوى الاستمرار معه في الحكم.<sup>32</sup>

لقد تميز النسق السياسي المصري كما أسلفنا بازدواجية سلطوية، استفرد فيها الرئيس بمعالجة الشؤون المدنية وهيمنة تأثيره في السياسة الخارجية المصرية، بينما تعاضم نفوذ المشير عبد الحكيم عامر في المجال العسكري الدفاعي، حيث أن كان قد ضمن ولاء قادة القوات المسلحة المصرية، بعد أفول نفوذ عدد هام من الضباط الأحرار ممن ساهم في ثورة يوليو، حيث كانت هاته القيادات العسكرية والاستخبارية تكن

له احتراماً كبيراً ولعل من بين أهم الأسماء التي كان لها دور في رسم السياسات الدفاعية والأمنية لمصر في تلك الحقبة من أنصار المشير أو من المقربين منه سطع نجم شمس بدران، كما يجب التنويه أن المؤسسة العسكرية ابتداءً من 1962 تعاضم دورها في الشؤون المدنية من خلال تدخلها في التعيينات وفي تطبيق بعض السياسات كتلك التي تخص تصفية الاقطاع، جعل البنية الصراعية بين مركزي السلطة تفقد نوعاً ما التوازن الذي تم إدارة الدولة من خلاله سنوات الخمسينات، مما فتح الباب على مصرعيه على صراع خفي بين الإخوة الأصدقاء والذي حسم في النهاية لصالح جمال عبدالناصر بعد النكسة وبعد تجديده الشعب المصري الثقة في جمال عبد الناصر مما جعل المشير عبد الحكيم عامر يدفع فاتورة الهزيمة ويتحملها هو ومرؤوسيه وانتهى به الأمر إلى الوفاة ( سواء من خلال تهيئة ظروف الانتحار أو الاغتيال) واعتقال الضباط المقربين منه من أمثال ضباط الصاعقة تحت قيادة جلال هريدي.<sup>33</sup>

برزت بشكل أساسي بعد حرب يونيو 1967 الجماعة المقربة من جمال عبد الناصر والتي عرفت بجماعة "علي صبري" الذي كان رئيس المجلس التنفيذي (رئيس مجلس الوزراء) بين سنوات 1962 إلى 1965 والذي تقلد قبلها منصب وزير شؤون رئاسة الجمهورية لأربع سنين من مارس 1958 إلى سبتمبر 1962، بعد تعيينه مدة قصيرة على رأس جهاز المخابرات العامة، بينما سلطة القرار في الجماعة يتقاسمها الثلاثي سامي شرف الذي يعد أحد مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية، والذي شغل منصب سكرتير عبد الناصر الشخصي للمعلومات، الذي أصبح وزيراً للدولة في أبريل 1970 بقرار جمهوري، والفريق أول محمد فوزي باعتباره وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، وشعراوي جمعة وزير الداخلية الذي سبق له أن تولى منصب نائب مدير المخابرات العامة بين سنوات 1957 إلى 1961، حيث بعد سقوط المشير عبدالحكيم عامر وجماعته بعد هزيمة يونيو 1967 والأزمة التي تأججت بين الرئيس المصري وبين قائد الجيش التي أدت إلى حالة استنفار في صفوف الموالين لعبد الحكيم عامر قرر الرئيس جمال عبد الناصر تركيز جهوده على الشؤون الاستراتيجية العليا وهذا من أجل هيكلة القوات المسلحة وتحديثها، وهذا من أجل الإعداد لمعركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل، ليستعيد كرامته المفقودة من خلال استرجاع الأراضي العربية المحتلة أثناء النكسة، وهذا ما حول للثلاثي المذكور الهيمنة على سلطة القرار السياسي، من خلال إشرافهم على جميع السلطات التنفيذية، وامتد نفوذهم ضمن الاتحاد الاشتراكي الذي يشغل شعراوي جمعة منصب أمينه المساعد أو التنظيم الطبيعي التنظيم السري داخل الاتحاد الاشتراكي الذي كان

يتولى أمانته شخصيا، كما كان لخليفة صلاح نصر في الاستخبارات أمين هويدي دور حاسم في عملية توحيد مراكز السلطة السياسية والعسكرية في يد الرئيس جمال عبد الناصر وانتهاء حالة الازدواجية السلطوية التي تأسس عليها النسق السياسي المصري قبل تلك الفترة، حيث كرست مرحلة ما بعد 1967 بشكل أساسي هيمنة مؤسسة الرئاسة على غيرها من المؤسسات السيادية واستقر الأمر بهذا الشكل سواء في الحقبة الساداتية وفي عهد حسني مبارك إذا تم استثناء بوادر تكرر ظاهرة الازدواجية في أواخر قيادة المشير أبو غزالة للجيش المصري.<sup>34</sup>

لقد كان لهؤلاء دور أساسي في بلورة القرارات الاستراتيجية الهامة سواء من خلال دورهم في الاتصال السياسي التصاعدي من جهة جمع المعلومات وترتيب الأولويات وصياغتها بالشكل الذي يجعل الرئيس لا يستغني عن خدماتهم، وهذا ما عزز نفوذهم داخل السراي الحكومي، ولقد لعب هؤلاء دورا أساسيا في استبعاد رجال عبد الحكيم عامر وتصفيتهم السياسية من خلال الملفات القضائية المرتبطة بمحاولة قلب نظام الحكم وانحراف المخابرات التي حوكم بواسطتها وسجن كثير من هؤلاء المحسوبون على المشير وأهمهم شمس بدران أو المقربون منه على شاكلة صلاح نصر رئيس المخابرات العامة المشهور الذي شغل منصب مدير مكتب عبد الحكيم عامر قبل ذلك، وعباس رضوان الذي شغل منصب نائب رئيس المخابرات العامة في جوان 1958 ثم وزيرا للدخالية في أكتوبر 1958 ثم وزيرا للحكم المحلي فنائبا لرئيس الوزراء وأميننا عاما للاتحاد الاشتراكي وغيرهم.<sup>35</sup>

اصطدم هؤلاء بعد أسابيع قليلة مع الرئيس أنور السادات بعد أسابيع قليلة من تعيينه كمرشح لرئاسة الجمهورية والذي لعب فيه هؤلاء وبالخصوص علي صبري دورا أساسيا ولعل اعتقاد هاته المجموعة بضعف شخصية السادات وقدرتهم على التحكم فيه والتأثير عليه كان السبب في دعمه على حساب شخصيات أخرى أكثر أهمية في هرم الحكم على شاكلة زكريا محي الدين وحسين الشافعي، ولقد كان موضوع مشروع اتحاد الجمهوريات الأربعة الذي كان من المفروض أن يضم كل من مصر، سورية، ليبيا والسودان القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث بدأ الصراع يحتدم بين السادات ومن سيصفهم بمراكز القوى، رغم أنهم لم يبدوا معارضة صريحة للمشروع إلا أنهم اعتبروا أن السادات يتخذ من مشروع الوحدة ذريعة ليشتت جهود إعادة بناء القوات المسلحة والاستمرار في النهج الناصري من خلال رسم خطة

لتطوير حرب الاستنزاف بعد أن تُحقق أهدافها إلى حرب خاطفة وحاسمة يتم بواسطتها تحرير الأراضي المغتصبة، هذا الذي جعل الرئيس السادات يدرك أنه عليه الحسم مع هاته المجموعة وعليه تحجيمها وذلك من خلال محاكمتهم واتهام أقطابها بالخيانة العظمى<sup>36</sup>، عندما أراد التغيير الجذري في سياسات الدولة المصرية وذلك من خلال عملية خاطفة لتصفيتهم من مراكز القرار لضمان نجاح سياسة الاستدارة الاستراتيجية التي بدأها من خلال التوجه إلى التفاهم مع الأمريكيين والتي أثمرت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي قررها وتخطيط لحرب محدودة مع اسرائيل تهدف في النهاية إلى تحقيق الغايات السياسية المصرية والمصلحة المصرية حسب منظوره دون سواها ثم طرد الخبراء السوفيات، حيث بدأت عملية الاعتقالات ثم المحاكمات التي شملت أغلب رجال الرئيس جمال عبدالناصر تمهيدا للتغيير الجيوسياسي الجذري الذي أراد التأسيس له بالاستدارة الاستراتيجية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>37</sup>

#### 4- الإيديولوجية الناصرية كمشروع سياسي واستراتيجي :

لقد انبنت الإيديولوجية الناصرية على مبادئ أساسية حددها الضباط الأحرار عقب نجاح ثورة يوليو، ولقد رسخ مجلس قيادة الثورة ثم مؤسسة الرئاسة سواء من خلال منصب الرئيس أو من خلال المجلس الرئاسي الأبعاد الاجتماعية والقومية للثورة المصرية التي وجدت نفسها أمام تحديات ورهانات صعبة، حيث أنها تعتبر ذاتها وريثة مسار وطني طويل بدأ من عهد مُجد علي إلى الثورة العربية فثورة 1919 وبروز حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول كتجسيد للفكرة الوطنية المصرية وللنضال السياسي ضد الاحتلال الإنجليزي، وهذا ما يجعلنا نعالج موضوع الإيديولوجية الناصرية التي رفعت شعار الحرية، الاشتراكية، الوحدة، باعتبارها مشروعا سياسيا واستراتيجيا من خلال تحليلنا لثلاث نقاط أساسية وهي :

#### 4. 1- الإيديولوجية الناصرية باعتبارها نتاجا للتحويلات الاجتماعية والسياسية في مصر:

يمكن القول أن نجاح الثورة المصرية في يوليو 1952 لم يكن نتاج الصدفة بتاتا، بل هو نتاج سيرورة تاريخية وتناقضات اجتماعية حادة وظروف جيوسياسية دولية ساهمت كلها في انبثاق الدولة المصرية الحديثة، التي تعتبر نتاج هاته التناقضات الاجتماعية من خلال تبني الكتلة التاريخية المتمثلة في الضباط الأحرار آمال وطموحات الطبقة المتوسطة الناشئة، التي بدأت تظهر كقوة اجتماعية ساهم الحراك الاجتماعي والترقيات الاجتماعية التي بدأت تتوسع ابتداء من نهاية الثلاثينات في ترسيخها كواقع اجتماعي لا يمكن تجاوزه، حيث برزت النخب العسكرية باعتبارها المجموعة الأكثر تنظيما والأكثر قدرة

على إحداث التغيير، ولهذا فقد اعتبرت حركة الضباط الأحرار كحركة طليعية خولت لها ثورة يوليو مهمة إحداث تغيير اجتماعي وسياسي عميق في المجتمع المصري، ولعل تلك الغاية السامية التي كانت تحرك هؤلاء جعلتهم يفضلون توحيد الجهود من أجل الاستنهاض الوطني ولو باستخدام نهج دكتاتوري أولى من انفتاح ديمقراطي غير محسوب العواقب، خاصة وأن القوى المعاضدة للثورة من فلاحين وعمال وموظفين عاديين مازالت قوى ضعيفة هيكلية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وكبار ملاك الأراضي والطبقة البرجوازية خاصة الأجنبية منها.

لقد تم إنشاء هيئة التحرير بعد قرار حل الأحزاب السياسية التي صدر في 16 جانفي 1953، ثم حل في مكانه الاتحاد القومي الذي تم إنشاؤه في 3 نوفمبر 1957 تنفيذا لنص المادة 192 من دستور 1956، والذي كان ضمن أولوياته السياسات القومية وضمن التعبئة الشعبية والتأطير السياسي للمجتمع المصري، بينما أصبح للاتحاد الاشتراكي دور آخر يتمثل في نشر الوعي بخصوص السياسات الاجتماعية الثورية وحاول استخدامه الرئيس جمال عبد الناصر كأداة في مواجهة تغول المؤسسة العسكرية خاصة من خلال استخدام الطليعة الاشتراكية كجهاز نخبوي سري داخل الاتحاد الاشتراكي تكمن فعاليته في معياري الثقة والولاء الشخصي الذي يتم بهما اختيار أعضائه، وتغلغله في دواليب البيروقراطية الإدارية مما يجعله أداة ضبط اجتماعي وجهاز للدعاية وجمع المعلومات.

#### 4. 2- الإيديولوجية الناصرية كمشروع قومي نهضوي :

عندما قامت ثورة يوليو لم يكن للضباط الأحرار برنامجا محددًا ولا إيديولوجية متكاملة ولا حتى رؤية سياسية واضحة حول ما يجب القيام به من أجل تحقيق أهداف هاته الثورة، إلا أنهم حددوا مبادئ ستة أساسية اعتبرت البوصلة التي من خلالها يمكن الاسترشاد حول السياسات المنتهجة، حيث ركزت قيادة الثورة على الإصلاح الزراعي كأحد الأسس التي يجب أن تركز عليها الثورة المصرية، باعتبارها بالأساس قطيعة تاريخية ترتبط بتغييرات جذرية، تستهدف التنظيم السياسي والبنية الاجتماعية، تمس أسس الملكية الاقتصادية مبنية على قيم ومعايير مستجدة تحاول أن تمهد لنظام سياسي جديد، ومن هذا المنطلق فإن المشروع القومي الناصري بدأ بمشروع للقضاء على الاقطاع الزراعي وتحديد الملكية الفردية، وتمكين صغار الفلاحين من تملك الأراضي عن طريق إعادة توزيع الأراضي المصادرة من طرف الدولة، ولقد بدأت

عملية الإصلاح مبكرا حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي في 9 سبتمبر 1952، ولقد حدد هذا القانون الحد الأقصى للملكية الفردية إلى 200 فدان لكل أسرة، ثم تم تقرر بعد ذلك انتهاج سياسات تأميم المشروعات الأجنبية وقناة السويس من خلال فرض السيادة الوطنية على الاقتصاد والاعتماد على سياسة تمصير البنوك وتأميم الشركات الصناعية والتجارية، ولقد شكل قرار تأميم قناة السويس صدمة كبيرة لدى الدول الاستعمارية اضطرها إلى شن عدوانا غاشما على مصر سنة 1956، ورغم الهزيمة العسكرية وتحقيق السلطات المصرية لانتصار سياسي كبير كرست جمال عبد الناصر كزعيم سياسي كبير، إلا أن الحرب أدت إلى هجرة معتبرة من مدن القناة إلى المدن غرب القناة، خاصة العاصمة المصرية القاهرة، وإضافة إلى فقدان الأرواح البشرية وتدمير المنشآت والجسور في هاته المدن الثلاث، فلقد استنزفت هاته الحرب موارد مالية هامة كان من المفروض أن تصب في مخططات التنمية الاقتصادية<sup>38</sup>.

لقد فتحت ثورة يوليو المجال لمجانبة التعليم ورسم سياسات للقضاء على الأمية، حيث كان الهدف الأساسي هو توسيع قاعدة التعليم ليصبح في متناول جميع فئات المجتمع مما يفتح مجالا لتكافؤ الفرص في مجال التوظيف في كل الوظائف سواء تلك العسكرية أو المدنية مما يساهم في حراك اجتماعي حرر الشباب من قبضة المجتمع التقليدي نوعا ما وخلق قاعدة من المثقفين والإطارات المكونة تكوينا عاليا والإداريين والفنيين والعمال المتدربين، التي أصبحت القاعدة الإيديولوجية التي تعتمد عليها الناصرية لبناء اقتصاد قوي ولحماية المكتسبات الثورية، هاته السياسية الاجتماعية أصبحت أكثر راديكالية إبان سنوات الستينات من خلال التوجه الاشتراكي الذي أصبح أكثر وضوحا، ومنها بالخصوص تلك القوانين الصادرة في جويلية 1961 والمعروفة بقوانين يوليو 61 والتي قلصت من الملكية الفردية إلى نصف ما تم تثبيته في القوانين السابقة أي حوالي 100 فدان لكل أسرة، ولقد دشنت حملة جديدة ضمن سياسات جمال عبد الناصر الاشتراكية التي أدت إلى بروز التوجه الاشتراكي بشكل أوضح في السياسات المصرية<sup>39</sup>.

لقد تبنت الإيديولوجية الناصرية مفهوما للنهضة القومية مرتبط أساسا بمحددات جيوسياسية إقليمية ودولية حيث أن السياسات الناصرية وجدت نفسها مرتبطة بعدة عوامل تؤثر في نجاحها الواقعية، حيث أن ثورة يوليو كانت بشكل ما محصلة ليس فقط للتناقضات الداخلية للنظام الملكي وفشل النظام شبه الليبرالي البرلماني والتعددية الحزبية التي كان يؤطرها الاحتلال البريطاني، بل ارتبطت ب بروز قوى عظمى جديدة بدأت ترتب لعالم جديد حسب منظورها مما ساهم بتسريع سيرورة تصفية المنظومة الاستعمارية

التقليدية، كما أن التنافس بين أمريكا والاتحاد السوفياتي على مسرح الأحداث الدولية خلق واقعا غير مألوف في المنطقة العربية.

أما ما يمكن اعتباره كثورة مضادة كما وصفها غالي شكري فإن الرئيس السادات وانطلاقا من شرعية حكمه التي كسبها بعد حرب أكتوبر وتوطد أركان حكمه بعد تصفية الناصريين اليساريين والذين وصفهم بمراكز القوى، باعتماده على أسس جديدة هي: الانفتاح الاقتصادي الذي ترسخ بعد صدور قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم 174 لسنة 1974 والتي أدت إلى اتساع الفوارق الطبقيّة وظهور الحلول الفردية وأنهار هيبة الدولة وشيوع النزعة الاستهلاكية وتفضيل المنتج المستورد وبروز السلوك الطفيلي في الاقتصاد، حيث شكلت سياسة الانفتاح انعطافا في مسار ثورة يوليو من خلال التحول من سياسات الانتاج إلى سياسات الاستهلاك، من سياسة بناء قاعدة صناعية وزراعية إلى تشجيع قطاع الخدمات والاستثمارات الأجنبية على حسابها ومن محاولات دفع العلاقات الاقتصادية نحو التكامل إلى تراجع العلاقات الاقتصادية تزامنت مع قطيعة سياسية مع العرب، والديموقراطية المقيدة والتي من خلال إنشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكي تعبر عن التوجهات السياسية والإيديولوجية ضمن الحزب الواحد ثم تأسيس المنظومة التعددية والسماح بإنشاء أحزاب سياسية، والمفارقة أنها فتحت مجالا لإفراغ الساحة السياسية من أي قوة فعلية مقاومة لسياسات الرئيس، كما ان الاستدارة الاستراتيجية واختيار التحالف مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والصلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها شكلت في النهاية العناوين الأساسية للسياسة الساداتية<sup>40</sup>.

#### 3.4- الإيديولوجية الناصرية ومنظورها للصراع العربي الصهيوني كقضية قومية:

إن الإيديولوجية الناصرية ورغم أنها تتغذى بالفكر القومي إلا أنها تبني استراتيجياتها ومنطقها الجيوسياسي من خلال الموقع المحوري لمصر وبواسطة هذا المنظور فإنها ترى بشكل أساسي إن الصراع العربي الصهيوني كما كان يوصف هو بالأساس قضية مصرية إسرائيلية، لقد حاول جمال عبد الناصر من خلال جهده في توحيد مصر وسورية العمل على بناء جبهة قومية قوية يمكنها مع الوقت التصدي

للتحديات الصهيونية والعمل على تطويق العدو الإسرائيلي ولكن اصطدم بتناقض بنيوي حاد بين النظام السياسي والاقتصادي للدولتين واختلاف في نظم العسكرية، كما كان العمل على الجبهة اليمينية له دور أساسي في السيطرة على باب المندب وفي احراج كل من بريطانيا في منطقة الخليج العربي وإسرائيل من خلال القدرة الاسقاطية للجيش المصري وإمكانية مراقبة المنافذ البحرية من مضيق باب المندب إلى قناة السويس مما يخول لها دورا في المسارات التجارية البحرية الدولية، إلا أن الخلافات البينية العربية العربية فتحت المجال إلى تدخلات عربية ضد التدخل المصري وغذت الحرب الأهلية اليمنية سواء من طرف السعودية أيام فيصل أو من طرف العراق أيام الشيعيين<sup>41</sup>.

لقد أضحي بالنسبة لجمال عبد الناصر من الضروري أن تعتمد مصر على قدراتها الذاتية إن أرادت فعلا أن تحسم الصراع العربي الصهيوني في صالحها، وهذا من خلال قراءته التاريخية العسكرية للوظيفة الجيوسياسية المصرية حيث أن مصر وقفت صامدة أمام التهديدات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية سواء أيام المغول أو أيام الحملات الصليبية، ولقد ترسخت بالنسبة له مركزية الدور المصري في المنطقة ولكن في نفس الوقت كان يرى أن مصر لا يمكنها لعب دورها المنوط بها في السياسة الدولية دون أن تتزعم العالم العربي، ولعل فرصة عدم تحمس الولايات المتحدة لحلف بغداد لأنها كانت تحضر نفسها في سنوات الخمسينات لتفرض وجودها كقوة عظمى من جهة واللعب على التوازن الدولي بعد صعود الاتحاد السوفياتي كقوة لا يستهان بها، من خلال اعتماد مبدأ عدم الانحياز الايجابي كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة، جعل جمال عبد الناصر يرفض مبدأ إيزنهاور ومن خلاله كرس دورا هاما للاستراتيجية المصرية في النسق الإقليمي ضمن لعبة الأمم، كما رفض التغلغل الشيوعي في المنطقة حيث عمل على اللعب على وتر التوازن الجيوسياسي بين الكتلتين<sup>42</sup>، أما بالنسبة للسادات فإن القوى العربية غير راغبة وغير قادرة على المواجهة الفعلية مع العدو الصهيوني وأن كل ما قدمته كان بشكل أو بآخر من أجل حفظ ماء الوجه أمام شعوبها، بل هناك من تأمر مع الغرب ومع إسرائيل ضد الجبهة العسكرية العربية، ومن هنا فالسادات أصبح يرى أن على مصر بناء استراتيجيا تتناسب بالأساس الدولة المصرية وأن العمل الوحدوي يجب أن لا يكون على حساب المصلحة القومية المصرية، وهذا تجلّى في انفراده في القرارات الاستراتيجية وتركيزه على البحث وتحقيق عن المصالح المصرية أثناء وبعد حرب أكتوبر ولهذا فقط

عمل على تأكيد محدودية العمليات العسكرية المصرية ممهدا لحل سياسي تفاوضي تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط.<sup>43</sup>

ماهية العدو الذي تواجهه الأمة العربية كانت أيضا محل تصورات متميزة فبينما يرى جمال عبد الناصر أن العدو الذي تواجهه مصر ومن خلفها الدول العربية هو الكيان الصهيوني باعتباره كيانا غاصبا يريد تكريس دولة قائمة بحد ذاتها على أنقاض الأراضي العربية الفلسطينية، بينما السادات يرى أن العدو الأكبر ليس الدولة الإسرائيلية بل الصهيونية العالمية التي هي الذراع الإيديولوجي والمالي للكيان الصهيوني والذي من خلاله يمكنه التأثير على دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن كانت دولة إسرائيل بالنسبة للمنظور الناصري أكبر قاعدة للإمبريالية في المشرق فإنها بالنسبة للمنظور الساداتي أداة التنفيذ لإرادة عدو أكثر قوة وأكثر فاعلية وهو الصهيونية العالمية والتي لا تعتبر إسرائيل إلا قاعدته الخلفية، وبينما الكيان الإسرائيلي له توجه استعماري توسعي في المنطقة العربية، من خلال اغتصاب واحتلال الأراضي العربية فإن الصهيونية العالمية تهدف إلى السيطرة العالمية من خلال النفوذ الاقتصادي والتأثير الترويجي الإعلامي.<sup>44</sup>

أما القراءات السوسيولوجية اليسارية فترى أن التحولات الجيوسياسية التي كانت المنطقة العربية مسرحا لها في سنوات السبعينات لم تكن فقط نتاج قرار شخصي من الرئيس أنور السادات بل هي نتيجة منطقية لمجمل التراكم والارتكاس الذي عاشته برجوازية الدولة والتي أدت إلى تقاطع مصالح البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية الحكومية مع مصالح الإمبريالية والشركات متعددة الجنسيات، عكس التوقعات بإمكانيات التحالف بين الطبقة الكادحة الفلسطينية والإسرائيلية في وجه الصهيونية التي تعتبر ذراعا من أذرع الإمبريالية، هاته الحالة دعمها حيازة دول الخليج - التي كان يصفها جمال عبد الناصر بالدول الرجعية - الثروات النفطية، التي فتحت مجالا لتأثير متزايد لهاته الدول على القرار العربي ابتداء من نهايات السبعينات، بينما شكلت المرحلة الناصرية مرحلة تشكل كتلة تاريخية تبلورت ضمن البيروقراطية الإدارية الأكثر تنظيما وانضباطا وهي الجيش المصري الذي أصبح بعد سيرورة تاريخية معقدة وطويلة بوتقة للوعي القومي، حيث كان الاحساس الجيوسياسي أن عدم تحرير فلسطين يعني في ما يعنيه في تشتيت الوطن

العربي ويفتح مجالاً للتدخل الأجنبي في سياسات المنطقة الإقليمية ويعمل إسرائيل على الهيمنة على المنطقة من خلال إضعافها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً<sup>45</sup>.

## 5- خاتمة:

لقد حاولنا في هاته الدراسة التأكيد على مسألة أساسية هي تركيب وتعقيد سيورة صناعة القرار السياسي في الجمهورية العربية المتحدة في الفترة الناصرية والتي ظهرت من خلال ازدواجية السلطة حيث تقاسم كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر الحكم ، مع وجود مؤسسات أخرى، كانت تلعب دوراً ليس بالهين سواء مجلس قيادة الثورة الذي من خلاله تمكن الرئيس جمال عبد الناصر من فرض نفسه كقائد وزعيم سياسي قبل حله بعد تنصيبه رئيساً للجمهورية، أو التنظيمات الحزبية التي أنشأها والتي كانت تهدف أن تكون وسيطاً بين مؤسسة الرئاسة مجسدة في شخص الرئيس بالذات وال جماهير المصرية والعربية التي كان يستهدفها الرئيس في خطابه، ومنها الاتحاد الاشتراكي وتنظيم الطليعة الاشتراكي حيث أن القرار السياسي مهما كان له طابعاً إيديولوجياً فهو مبني على عدة اعتبارات داخلية وخارجية عندما يتم اتخاذه، فالزعامة السياسية التي تنبئ على الشخصية الكاريزمية ومهما لعبت دوراً قيادياً طليعياً فهي مرتبطة بالأساس بآمال الشعب وطموحاته وهواجسه، وكل ما كان هناك تماهي بين الخطاب السياسي وطموح الجماهير ولو كان الخطاب شعبويًا، كلما ترسخت الزعامة التي لن يمسه قدسيته إلا فشل ذريع في السياسات المنتهجة وخيبة أمل كبيرة إزاء الوضع القائم.

## 6- الهوامش:

<sup>1</sup>Alain Gignac, Charismes pauliniens et charisme wébérien, des «faux-amis»? ,  
Théologiques , 2009, 1, p 142.

<sup>2</sup> Barbara Thériault et Jean Duhaimé , Le charisme comme énigme, vol 17 ,  
N° 1, 2009 , pp. 7-9.

<sup>3</sup> Max Weber, Problèmes de sociologie de l'état (tr :Isabelle Kalinowski),  
Sociologie, 2014/3 ,v5 ,p p. 304-305.

<sup>4</sup> Max Weber , Les trois types pur de la domination légitime, (tr: Elisabeth  
Kauffmann), Sociologie, 2014/3, v5, pp. 293-294.

<sup>5</sup> Panayiotis vatikiotis, Nasser and his generation, Groom helm,  
London ,1978, pp. 23-25.

<sup>6</sup>Wafik Raouf, Nouveau regard sur le nationalisme arabe: Ba'th et Nassérisme,  
L'Harmattan , (Collection Racines du présent),Paris, 1984, pp. 132-135

<sup>7</sup> رضوان السيد، أزمة الفكر السياسي الإسلامي، في: رضوان السيد وعبد الإله بلقزيز، أزمة الفكر السياسي العربي، دار  
الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص ص. 16-19.

<sup>8</sup> Anne-Claire de Gayffier-Bonneville, Du roi Fârûq au président Nasser,  
l'héroïsation du dirigeant égyptien, in :Catherine Mayeur-Jaouen (sous la  
direction), Saints et héros du Moyen-Orient contemporain, Maisonneuve et  
Larose , Paris, 2002, pp 91-97

<sup>9</sup> عزمي بشارة، ما قبل حرب 1967 وما بعدها : كي لا يتجنب النقدُ النقدَ. دراسات عربية، العدد 26 ، ماي  
2017، ص ص. 8-9.

<sup>10</sup> Marie-Claude Smouts (Dir) ,Les nouvelles relations  
internationales:Pratiques et théories, Presses de Sciences Po ,Paris ,1998,  
pp.76-77.

- <sup>11</sup> Herbert Simon, *Reasons in human affairs*, Stanford university press, Stanford, 1983, p p. 19–23
- <sup>12</sup> Patrick Hassenteufel, *Sociologie politique : l'action publique*, Armand Colin, Paris, 2011, p66.
- <sup>13</sup> Graham Allison, *Conceptual models and the cuban missile crisis*, *The American political science Review*, vol 63,N° 3 , 1969 , p 699.
- <sup>14</sup> Graham Allison et Morton Halperin , *Bureaucratic politics: a paradigm and some policy implications*, *World politics*, vol 24, supplement : theory and policy in international relations, p p. 43–44.
- <sup>15</sup> Thierry Balzacq , *Théorie de la sécurité* ,Presse de Sciences Po, Paris , p 173.
- <sup>16</sup> Dario battistella, *Théories des relations internationales*, Presse de Sciences Po, Paris, p 371.
- <sup>17</sup> Robert Jervis,Hypothesis on Misperception, *World politics*, vol 20, N° 3, 1968 ,p 371.
- <sup>18</sup> Samuel P.Huntington, *The Soldier and the State: the Theory and Politics of Civil–Military Relations*, Belknap Press, (1957)2000, 15th Edition, p86.
- <sup>19</sup> Morris Janowitz ,*The Military in the Political Development of New Nations*, The University of Chicago Press, Chicago,1964, p 27.
- <sup>20</sup> Jean Joana, *Faire la guerre : les politiques publiques, l'État et les conflits armés* , *Critique internationale* 2016/3 (N° 72) , p 133 .
- <sup>21</sup> Peter D. feaver, *Civil–military relations*, *Annual Review of political science*.2.1992, p 9.
- <sup>22</sup> Jean Joana, Marc Smyrl, *Civils et militaires en démocratie* *Revue internationale de politique comparée*, 2008/1 (Vol. 15), p 10.

- <sup>23</sup> فيريل هيدي ، الإدارة العامة : منظور مقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 167 .
- <sup>24</sup> معن بشور، عبد الناصر والمشروع القومي العربي، المستقبل العربي، مجلد 40، عدد 468، فيفري 2018، ص 145.
- <sup>25</sup> رشاد كامل ، حياة المشير مُجَّد عبد الحكيم عامر، دار الخيال، القاهرة، 2002، ص 132.
- <sup>26</sup> فاروق فهمي ، اغتيال عبد الحكيم عامر، دار أمون الحديثة، القاهرة، 1988، ص 127 .
- <sup>27</sup> أسعد عبد الرحمن، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1977، ص 130-131 .
- <sup>28</sup> أسعد عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ص. 135-137.
- <sup>29</sup> أمين هويدي، عبد الناصر ومصر، المستقبل العربي. مجلد 23، عدد 262 ، ديسمبر 2000، ص ص. 84 - 85.
- <sup>30</sup> سلوى شعراوي جمعة. التغيير والاستمرارية في مؤسسة الرئاسة المستقبل العربي. مج. 11، ع. 112 (جوان 1988)، ص ص. 100-101.
- <sup>31</sup> سلوى شعراوي جمعة، نفس المصدر، ص 104
- <sup>32</sup> Tawfik Aclimandos, L'armée égyptienne: ultime garant de la pérennité du régime, les champs de mars, volume 1, N° 23, 2012, p 43.
- <sup>33</sup> Tawfik Aclimandos, Nasser, Amer et leur armée, Vingtième Siècle, volume 4, N° 124, 2014, p p. 70-71.
- <sup>34</sup> جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، (ط4)، 199، ص ص 17-22.
- <sup>35</sup> محمود فوزي، الضباط الأحرار يتحدثون، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 220.
- <sup>36</sup> جمال حماد، المرجع السابق ، ص ص. 39-44.
- <sup>37</sup> كمال خالد، رجال عبدالناصر والسادات، دار العدالة للطباعة والنشر، دار السلام، القاهرة، 1986، ص ص. 107-109.
- <sup>38</sup> أحمد زايد واعتماد علام، التغيير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، (ط2)، ص ص 187-188.
- <sup>39</sup> Arthur Goldschmidt Jr, Modern Egypt : The Formation of a Nation State, Westview Press, Colorado, (2<sup>nd</sup> edit), 2004.p 137.

- <sup>40</sup> نجاح العشري، السادات ما له وما عليه: دراسة عن جذوره وحياته ومشروع السياسي وصراعاته ومصرعه، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص ص. 140-150.
- <sup>41</sup> فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 116.
- <sup>42</sup> Hélène Carrère d'Encausse, L'URSS au Moyen-Orient : 1955-1987, Maghreb-Machrek, 1987/3 N° 117, p7.
- <sup>43</sup> محمد حسنين هيكل، حرب 30 سنة، الجزء الأول : سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص 203.
- <sup>44</sup> حامد ربيع ، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية: الصراع العربي الإسرائيلي، دار الوفاء، الإسكندرية، 1999، ص ص. 79-86.
- <sup>45</sup> تيسير قبعة، جدلية الوحدة والتحرير في : الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني ، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، 1993، ص 179.